استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة في لقاء وزيرة العدل بنظيرها السويسري

19:41 2024/05/23

استقبلت وزيرة العدل ليلى جفال عصر اليوم المستشار الفدرالي ووزير العدل السويسري بيت جانز Beat Jans والوفد المرافق له بحضور سفير سويسرا بتونس Josef Renggli .

وقد مثّل اللقاء مناسبة لاستعراض علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين في المجالين القانوني والقضائي وفي عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وتناول اللقاء بالخصوص ملف استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج سواء قبل سنة 2011 أو ما بعدها والتي هي محل متابعة وحرص من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد، حيث تم التعرض إلى مدى تقدم التنسيق القضائي من قبل القضاء التونسي والقضاء السويسري، وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية في الغرض، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة، مع تثمين التفاعل الايجابي للسلطات السويسرية في المسائل ذات العلاقة ودعمها لمسار

مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها، مع حرص الجانبين على استغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلدان.

وقد تم تجديد التأكيد على مواصلة المساعي القضائية والديبلوماسية واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة وعدم التفريط في أي مليم من أموال الشعب التونسي.

كما تم التطرّق من جهة أخرى إلى ما يبذل من جهود مشتركة لتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال وتطوير الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي للجرائم المالية وتهريب الأموال إلى الخارج، فضلا عن دعم التشريعات المكرّسة للحوكمة والشفافية والنزاهة و تعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.

واتفق الطرفان على مزيد تعميق التعاون القانوني والقضائي بين الطرفين وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل و تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.

استرجاع الأموال المنهوبة محور لقاء وزيرة العدل بالمستشار الفيدرالي السويسري

استقبلت وزيرة العدل ليلى جفال، عصر اليوم، المستشار الفدرالي و وزير العدل السويسري، بيت جانز والوفد المرافق له.

وقد مثّل اللقاء مناسبة لاستعراض علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين في المجالين القانوني والقضائي وفي عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

و تناول اللقاء بالخصوص ملف استرجاع الأموال المنهوبة و المهربة إلى الخارج سواء قبل سنة 2011 أو ما بعدها والتي هي محل متابعة وحرص من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد، حيث تم التعرض إلى مدى تقدم التنسيق القضائي من قبل القضاء التونسي والقضاء السويسري، وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية في الغرض، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة، مع تثمين التفاعل الايجابي للسلطات السويسرية في المسائل ذات العلاقة ودعمها لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها، مع حرص الجانبين على استغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلدان.

و قد تم تجديد التأكيد على مواصلة المساعي القضائية والديبلوماسية واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة وعدم التفريط في أي مليم من أموال الشعب التونسي.

كما تم التطرّق من جهة أخرى إلى ما يبذل من جهود مشتركة لتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال وتطوير الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي للجرائم المالية وتهريب الأموال إلى الخارج، فضلا عن دعم التشريعات المكرّسة للحوكمة والشفافية والنزاهة و تعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.

واتفق الطرفان على مزيد تعميق التعاون القانوني والقضائي بين الطرفين وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل و تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.

...ملف استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة للخارج محور لقاء وزيرة العدل بالمستشار الفدرالي ووزير العدل السويسري

وطنية (/ar/الاخبار/وطنية) / الخميس، 23 ماي 2024 20:07

استقبلت وزيرة العدل ليلى جفـال، عصر اليوم، المستشار الفدرالي ووزير العدل السويسري بيت جانز Beat Jans، والوفد المرافق له، بحضور سفير سويسرا بتونس السيد Josef Renggli . وقد مثّل اللقاء مناسبة لاستعراض علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين في المجالين القانوني والقضائي وفي عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

و تناول اللقاء بالخصوص ملف استرجاع الأموال المنهوبة و المهربة إلى الخارج سواء قبل سنة 2011 أو ما بعدها والتي هي محل متابعة وحرص من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد،

حيث تم التعرض إلى مدى تقدم التنسيق القضائي من قبل القضاء التونسي والقضاء السويسري، وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية في الغرض، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة، مع تثمين التفاعل الايجابي للسلطات السويسرية في المسائل ذات العلاقة ودعمها لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها.

مع حرص الجانبين على استغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلدان.

و قد تم تجديد التأكيد على مواصلة المساعي القضائية والديبلوماسية واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة وعدم التفريط في أي مليم من أموال الشعب التونسي.

كما تم التطرّق من جهة أخرى إلى ما يبذل من جهود مشتركة لتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال وتطوير الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي للجرائم المالية وتهريب الأموال إلى الخارج، فضلا عن دعم التشريعات المكرّسة للحوكمة والشفافية والنزاهة و تعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.

واتفق الطرفان على مزيد تعميق التعاون القانوني والقضائي بين الطرفين وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل و تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.

Babnet Tunisie

استرجاع الاموال المنهوبة والمهربة الى الخارج ابرز محاور لقاء وزيرة العدل بالمستشار الفدرالي السّويسري المُكلف بالعدل والشرطة

<img src=http://www.babnet.net/images/2b/664f93159891d5.60853842_fopinjmhkgqle.jpg width=100 align=left border=0>

قراءة: 1 د, 24 ث Publié le Jeudi 23 Mai 2024 - 20:02

مثل ملف استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج، سواء قبل سنة 2011 أو بعدها، أبرز محاور اللقاء الذي جمع عشية اليوم الخميس، وزيرة العدل ليلى جفال مع المستشار الفيدرالي السّويسري المُكلف بالعدل والشرطة "بيت جانس" والوفد المرافق له ، بمقر الوزارة.

وتم التطرق خلال اللقاء، إلى مدى تقدم التنسيق بين القضاء التونسي والسويسري، وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية في الغرض، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة، وفق بلاغ صادر عن وزارة العدل.

كما تم تثمين التفاعل الايجابي للسلطات السويسرية في المسائل ذات العلاقة، ودعمها لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها، والتأكيد على حرص الجانبين على استغلال الاليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلدان.

وتم كذلك تجديد التأكيد، على مواصلة المساعي القضائية والدبلوماسية، واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة، وعدم التفريط في أي مليم من أموال الشعب التونسي.

وتناول اللقاء من جهة أخرى، ما يبذل من جهود مشتركة لتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال، وتطوير الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي للجرائم المالية وتهريب الأموال إلى الخارج، فضلا عن دعم التشريعات المكرسة للحوكمة والشفافية والنزاهة،
وتعزيز اليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.

واتفق الطرفان، على مزيد تعميق التعاون القانوني والقضائي بين الطرفين، وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات، وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

كما مثّل اللقاء مناسبة، لاستعراض علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين في السجالين القانوني والقضائي، وفي عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وقد حضر اللقاء سفير سويسرا بتونس جوزيف رينغلي.

يشار الى ان المستشار الفيدرالي السويسري، كان حل مساء أمس الاربعاء بتونس في زيارة عمل تتواصل الى غاية يوم غد الجمعة، وأجرى اليوم جلسة عمل مع وزير الداخلية كمال الفقي

استرجاع الاموال المنهوبة والمهربة الى الخارج ابرز محاور لقاء وزيرة العدل بالمستشار الفدرالي السّويسري المُكلف بالعدل والشرطة

مثل ملف استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج، سواء قبل سنة **2011** أو بعدها، أبرز محاور اللقاء الذي جمع عشية اليوم الخميس، وزيرة العدل ليلى جفال مع المستشار الفيدرالي السّويسري المُكلف بالعدل والشرطة « بيت جانس » والوفد المرافق له ، بمقر الوزارة.

وتم التطرق خلال اللقاء، إلى مدى تقدم التنسيق بين القضاء التونسي والسويسري، وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية في الغرض، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة، وفق بلاغ صادر عن وزارة العدل.

كما تم تثمين التفاعل الايجابي للسلطات السويسرية في المسائل ذات العلاقة، ودعمها لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها، والتأكيد على حرص الجانبين على استغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلدان.

وتم كذلك تجديد التأكيد، على مواصلة المساعي القضائية والديبلوماسية، واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة، وعدم التفريط في أي مليم من أموال الشعب التونسي.

وتناول اللقاء من جهة أخرى، ما يبذل من جهود مشتركة لتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال،

وتطوير الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي للجرائم المالية وتهريب الأموال إلى الخارج، فضلا عن دعم التشريعات المكرّسة للحوكمة والشفافية والنزاهة،

وتعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.

واتفق الطرفان، على مزيد تعميق التعاون القانوني والقضائي بين الطرفين، وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات، وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

كما مثّل اللقاء مناسبة، لاستعراض علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين في المجالين القانوني والقضائي، وفي عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وقد حضر اللقاء سفير سويسرا بتونس جوزيف رينغلي.

يشار الى ان المستشار الفيدرالي السويسري، كان حل مساء أمس الاربعاء بتونس في زيارة عمل تتواصل الى غاية يوم غد الجمعة، وأجرى اليوم جلسة عمل مع وزير الداخلية كمال الفقي.

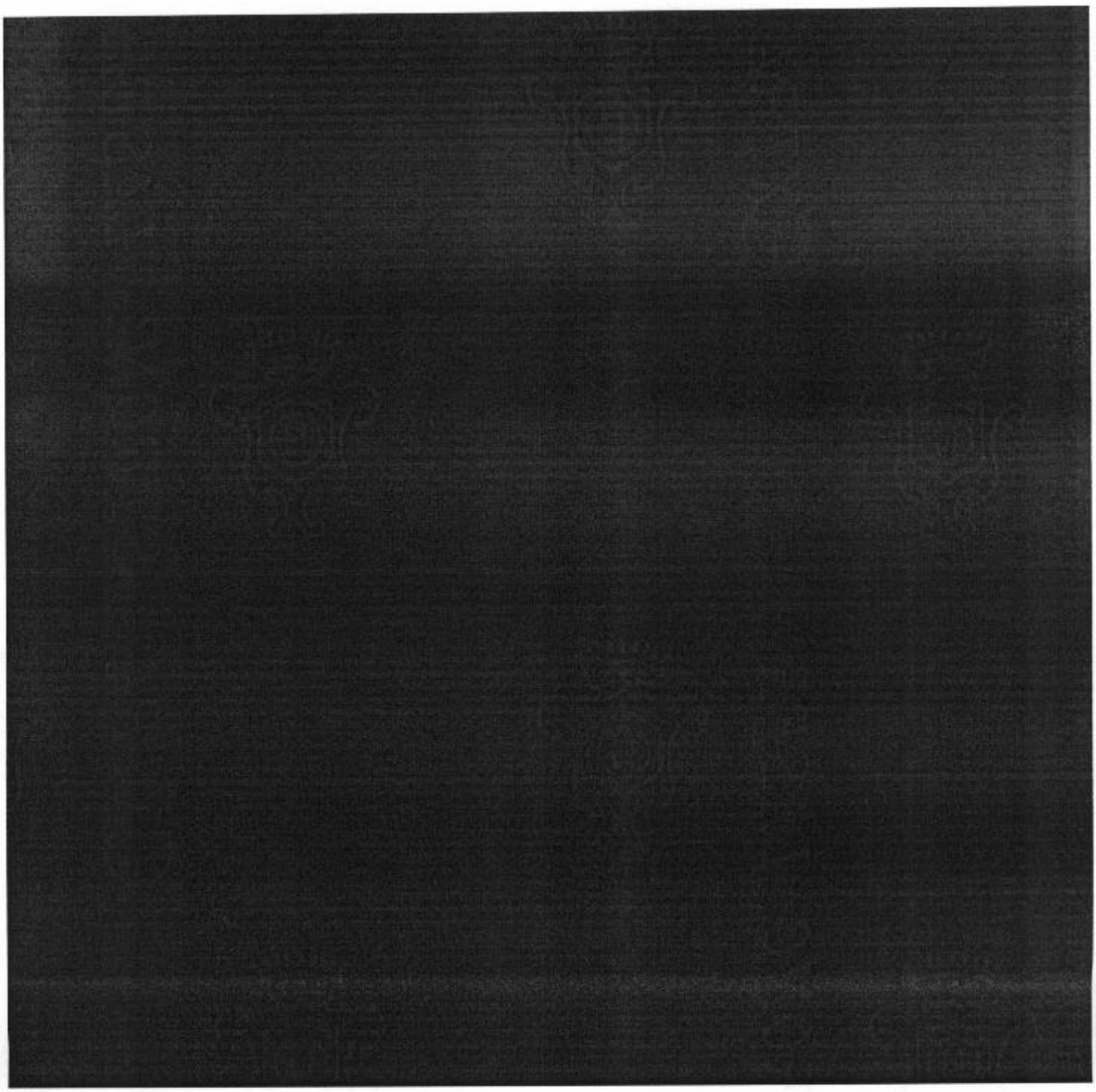

استرجاع الاموال المنهوبة والمهربة الى الخارج محور لقاء وزيرة العدل ونظيرها السويسري

ifm

3–4 minutes

استرجاع الاموال المنهوبة والمهربة الى الخارج محور لقاء وزيرة العدل ونظيرها السويسري

الخميس 23 ماي 2024 - 20:22

استقبلت وزيرة العدل ليلى جفال، عصر اليوم الخميس 23 ماي 2024 المستشار الفدرالي ووزير العدل السويسري بيت جانز.

و تناول اللقاء بالخصوص ملف استرجاع الأموال المنهوبة و المهربة إلى الخارج سواء قبل سنة 2011 أو ما بعدها والتي هي محل متابعة وحرص من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد وفق بلاغ وزارة العدل.

و تم التعرض خلال اللقاء إلى مدى تقدم التنسيق القضائي من قبل القضاء التونسي والقضاء السويسري، وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية في الغرض، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة، مع تثمين التفاعل الايجابي للسلطات السويسرية في المسائل ذات العلاقة ودعمها لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها.

مع حرص الجانبين على استغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلدان.

و قد تم تجديد التأكيد على مواصلة المساعي القضائية والديبلوماسية واتخاذ الخطوات

القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة وعدم التفريط في أي مليم من أموال الشعب التونسي.

كما تم التطرّق من جهة أخرى إلى ما يبذل من جهود مشتركة لتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال وتطوير الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي للجرائم المالية وتهريب الأموال إلى الخارج، فضلا عن دعم التشريعات المكرّسة للحوكمة والشفافية والنزاهة و تعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.

واتفق الطرفان على مزيد تعميق التعاون القانوني والقضائي بين الطرفين وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل و تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.

tuniscope.com

استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة محور لقاء وزيرة العدل بالمستشار الفدرالي السويسري

3–4 minutes

استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة محور لقاء وزيرة العدل بالمستشار الفدرالي السويسري

استقبلت وزيرة العدل السيّدة ليلى جفـال، عصر اليوم، المستشار الفدرالي ووزير العدل السويسري السيد بيت جانزBeat Jans، والوفد المرافق له، بحضور سعادة سفير سويسرا بتونس السيد . Josef Renggli.وقد مثل اللقاء مناسبة لاستعراض علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين في المجالين القانوني والقضائي وفي عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وتناول اللقاء بالخصوص ملف استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج سواء قبل سنة 2011 أو ما بعدها والتي هي محل متابعة وحرص من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد، حيث تم التعرض إلى مدى تقدم التنسيق القضائي من قبل القضاء التونسي والقضاء السويسري، وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية في الغرض، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة، مع تثمين التفاعل الايجابي للسلطات السويسرية في المسائل ذات العلاقة ودعمها لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها.

مع حرص الجانبين على استغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلدان.

و قد تم تجديد التأكيد على مواصلة المساعي القضائية والديبلوماسية واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة وعدم التفريط في أي مليم من أموال الشعب التونسي.

كما تم التطرّق من جهة أخرى إلى ما يبذل من جهود مشتركة لتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال وتطوير الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي للجرائم المالية وتهريب الأموال إلى الخارج، فضلا عن دعم التشريعات المكرّسة للحوكمة والشفافية والنزاهة و تعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.

واتفق الطرفان على مزيد تعميق التعاون القانوني والقضائي بين الطرفين وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل و تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.

La restitution des fonds spoliés et détournés à l'étranger à l'examen

Une réunion entre la ministre de la Justice et le conseiller fédéral suisse chargé de la justice et de la police a porté sur le rôle joué par la commission chargée de la restitution des fonds spoliés relevant de la présidence de la République, selon un communiqué du ministère de la Justice.

La ministre de la Justice, Leila Jaffel, a discuté hier avec le conseiller fédéral suisse chargé de la justice et de la police, Beat Jans, de plusieurs dossiers dont notamment la récupération des fonds spoliés et détournés à l'étranger avant et après 2011. Au cours de cette entrevue, la coordination entre le système judiciaire tunisien et suisse, ainsi que l'activation des commissions rogatoires internationales émises par les autorités judiciaires tunisiennes à cet effet, ont été également évoquées. La réunion a porté aussi sur le rôle joué par la commission chargée de la restitution des fonds spoliés relevant de la présidence de la République, selon un communiqué du ministère de la Justice.

L'interaction positive des autorités suisses et leur soutien au processus de lutte contre la corruption, le blanchiment d'argent ont été également salués. Les deux responsables ont souligné l'engagement à exploiter les mécanismes juridiques disponibles pour faciliter le processus de récupération des fonds spoliés et par la même, permettre à la Tunisie d'accéder aux fonds déposés en Suisse et dans d'autres pays.

tunisie-telegraph.com

استرداد الأموال المنهوبة على طاولة المحادثات بين ليلى جفال ونظيرها السويسري - Tunisie Telegraph

Tunisie Telegraph

3–4 minutes

استقبلت وزيرة العدل ليلى جفـال عصر اليوم المستشار الفدرالي ووزير العدل السويسري بيت جانز Beat Jans والوفد المرافق له بحضور سفير سويسرا بتونس Josef Renggli .

وقد مثّل اللقاء مناسبة لاستعراض علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين في المجالين القانوني والقضائي وفي عدد من المسائل ذات الاهتمام

المشترك.

وتناول اللقاء بالخصوص ملف استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج سواء قبل سنة 2011 أو ما بعدها والتي هي محل متابعة وحرص من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد، حيث تم التعرض إلى مدى تقدم التنسيق القضائي من قبل القضاء التونسي والقضاء السويسري، وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية في الغرض، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة، مع تثمين التفاعل الايجابي للسلطات السويسرية في المسائل ذات العلاقة ودعمها لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها، مع حرص الجانبين على استغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلدان.

وقد تم تجديد التأكيد على مواصلة المساعي القضائية والديبلوماسية واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة وعدم التفريط في أي مليم من أموال الشعب التونسي.

كما تم التطرّق من جهة أخرى إلى ما يبذل من جهود مشتركة لتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال وتطوير الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي للجرائم المالية وتهريب الأموال إلى الخارج، فضلا عن دعم التشريعات المكرّسة للحوكمة والشفافية والنزاهة و تعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.

واتفق الطرفان على مزيد تعميق التعاون القانوني والقضائي بين الطرفين وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل و تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.

ملف استرجاع الأموال المنهوبة و المهربة إلى الخارج محور لقاء وزيرة العدل بالمستشار الفدرالي و وزير العدل والشرطة السويسري

May, 2024 10 mins read 199 views 23

likes 0

ملف استرجاع الأموال المنهوبة و المهربة إلى الخارج محور لقاء وزيرة العدل بالمستشار الفدرالي و وزير العدل والشرطة السويسري

استقبلت وزيرة العدل ليلى جفال، عصر اليوم، المستشار الفدرالي و وزير العدل السويسري، بيت جانز والوفد المرافق له.
وقد مثّل اللقاء مناسبة لاستعراض علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين في المجالين القانوني والقضائي وفي عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.
و تناول اللقاء بالخصوص ملف استرجاع الأموال المنهوبة و المهربة إلى الخارج سواء قبل سنة **2011** أو ما بعدها والتي هي محل متابعة وحرص من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد، حيث تم التعرض إلى مدى تقدم التنسيق القضائي من قبل القضاء التونسي والقضاء السويسري، وتفعيل الانابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية في الغرض، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة، مع تثمين التفاعل الايجابي للسلطات السويسرية في المسائل ذات العلاقة ودعمها لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها، مع حرص الجانبين على استغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلدان.
و قد تم تحديد التأكيد على مواصلة المساعي القضائية والدبلوماسية واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة وعدم التفريط في أي مليم من أموال الشعب التونسي، كما تم التطرّق من جهة أخرى إلى ما يبذل من جهود مشتركة لتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال وتطوير الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي للجرائم المالية وتهريب الأموال إلى الخارج، فضلا عن دعم التشريعات المكرّسة للحوكمة والشفافية والنزاهة و تعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.
واتفق الطرفان على مزيد تعميق التعاون القانوني والقضائي بين الطرفين وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل و تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.

الأخبار

استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة محور لقاء وزيرة العدل بالمستشار الفدرالي السويسري المكلف بالعدل والشرطة

23/05/2024

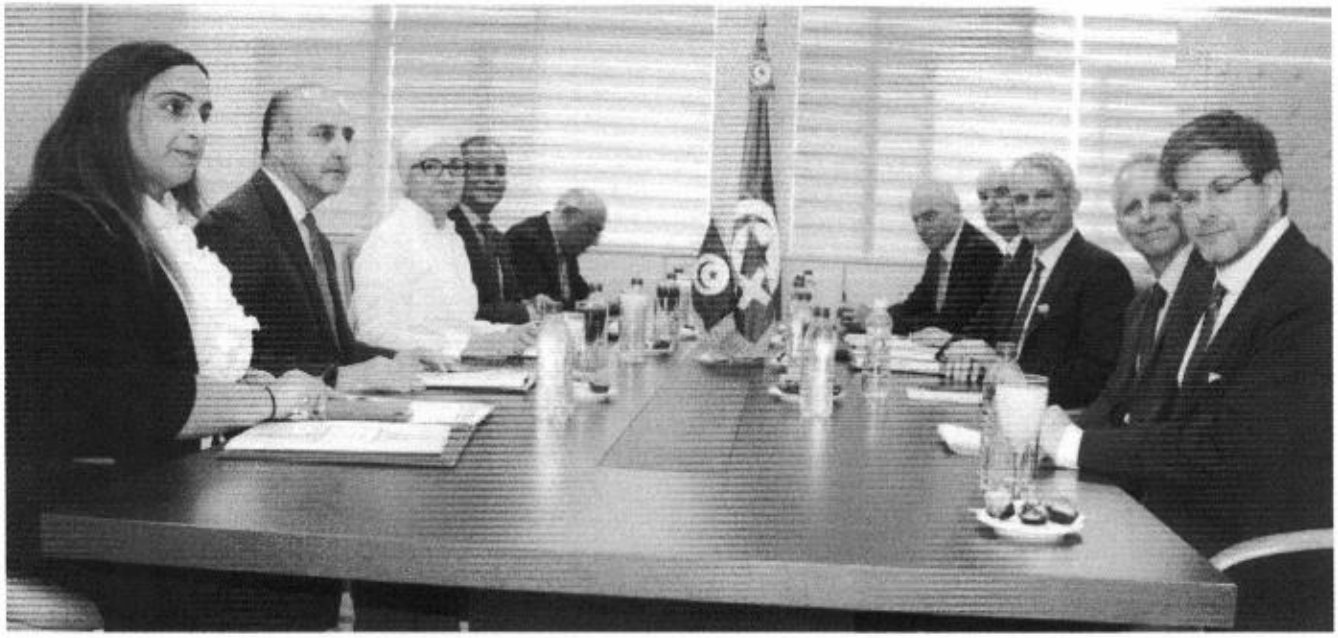

تونس. الكوتيديان انتار-

مثل ملف استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج، سواء قبل سنة 2011 أو بعدها، أبرز محاور اللقاء الذي جمع عشية اليوم الخميس، وزيرة العدل ليلى جفال مع المستشار الفيدرالي السويسري المكلف بالعدل والشرطة "بيت جانس" ، بحضور سفير سويسرا بتونس جوزيف رينغلي والوفد المرافق ، بمقر الوزارة.

وتطرق خلال اللقاء، إلى مدى تقدم التنسيق بين القضاء التونسي والسويسري، وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية في الغرض، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة، بحسب بلاغ لوزارة العدل.

كما تم تثمين التفاعل الايجابي للسلطات السويسرية في المسائل ذات العلاقة، ودعمها لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها، والتأكيد على حرص الجانبين على استغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلدان.

وتم تجديد التأكيد، على مواصلة المساعي القضائية والديبلوماسية، واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة، وعدم التفريط في أي مليم من أموال الشعب التونسي.

وتناول اللقاء من جهة أخرى، ما يبذل من جهود مشتركة لتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال، وتطوير الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي للجرائم المالية وتهريب الأموال إلى الخارج، فضلا عن دعم التشريعات المكرّسة للحوكمة والشفافية والنزاهة،

وتعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.

واتفق الطرفان، على مزيد تعميق التعاون القانوني والقضائي بين الطرفين، وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات، وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

كما مثّل اللقاء مناسبة، لاستعراض علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين في المجالين القانوني والقضائي، وفي عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

Tags السلطات القضائية المستشار المكلف بالعدل والشرطة تطوير الاليات سويسرا وزير العدل

...الأموال المنهوبة والمهرّبة محور لقاء ليلى جفال بمستشار سويسري

صو
assaرjih • منذ 11 ساعة دقيقة واحدة
ass

مثل ملف استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج، سواء قبل سنة 2011 أو بعدها، أبرز محاور اللقاء الذي جمع عشية الخميس 23 ماي 2024 وزيرة العدل، ليلى جفال، مع المستشار الفيدرالي السّويسري المُكلف بالعدل والشرطة، بيت جانس، والوفد المرافق له، بمقر الوزارة.

وتم التطرق خلال اللقاء إلى مدى تقدم التنسيق بين القضاء التونسي والسويسري وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية في الغرض، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة، وفق بلاغ صادر عن وزارة العدل.

كما تم تثمين التفاعل الايجابي للسلطات السويسرية في المسائل ذات العلاقة، ودعمها لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها، والتأكيد على

حرص الجانبين على استغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلدان.

تمّ كذلك تجديد التأكيد على مواصلة المساعي القضائية والدّبلوماسية، واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة، وعدم التفريط في أي مليم من أموال الشعب التونسي.

وتناول اللقاء من جهة أخرى، ما يبذل من جهود مشتركة لتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال، وتطوير الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي للجرائم المالية وتهريب الأموال إلى الخارج، فضلا عن دعم التشريعات المكرّسة للحوكمة والشفافية والنزاهة، وتعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.

واتفق الطرفان على مزيد تعميق التعاون القانوني والقضائي بين الطرفين، وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات، وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

كما مثّل اللقاء مناسبة، لاستعراض علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين في المجالين القانوني والقضائي، وفي عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وقد حضر اللقاء سفير سويسرا بتونس جوزيف رينغلي.

يشار إلى أن المستشار الفيدرالي السويسري كان قد حل مساء الأربعاء بتونس في زيارة عمل تتواصل إلى غاية يوم الجمعة، وأجرى يوم الخميس جلسة عمل مع وزير الداخلية، كمال الفقي.

ة : ذهاب نهائي رابطة أبطال إفريقيا: الترفيع في عدد الجماهير المسموح لها بحضور مباراة الترجي والأهلي إلى 34 أل

الاخبار : أخبار وطنية

استرجاع الاموال المنهوبة والمهربة الى الخارج ابرز محاور لقاء وزيرة العدل بالمستشار الفدرالي السّويسري المُكلف بالعدل والشرطة

مثل ملف استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج، سواء قبل سنة **2011** أو بعدها، أبرز محاور اللقاء الذي جمع عشية اليوم الخميس، وزيرة العدل ليلى جفال مع المستشار الفيدرالي السّويسري المُكلف بالعدل والشرطة « بيت جانس » والوفد المرافق له ، بمقر الوزارة.

وتم التطرق خلال اللقاء، إلى مدى تقدم التنسيق بين القضاء التونسي والسويسري، وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية في الغرض، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة، وفق بلاغ صادر عن وزارة العدل.

كما تم تثمين التفاعل الايجابي للسلطات السويسرية في المسائل ذات العلاقة، ودعمها لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها، والتأكيد على حرص الجانبين على استغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلدان.

وتم كذلك تجديد التأكيد، على مواصلة المساعي القضائية والديبلوماسية، واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة، وعدم التفريط في أي مليم من أموال الشعب التونسي.

وتناول اللقاء من جهة أخرى، ما يبذل من جهود مشتركة لتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال،

وتطوير الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي للجرائم المالية وتهريب الأموال إلى الخارج، فضلا عن دعم التشريعات المكرّسة للحوكمة والشفافية والنزاهة،

وتعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.

واتفق الطرفان، على مزيد تعميق التعاون القانوني والقضائي بين الطرفين، وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات، وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

كما مثّل اللقاء مناسبة، لاستعراض علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين في المجالين القانوني والقضائي، وفي عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وقد حضر اللقاء سفير سويسرا بتونس جوزيف رينغلي.

يشار الى ان المستشار الفيدرالي السويسري، كان حل مساء أمس الاربعاء بتونس في زيارة عمل تتواصل الى غاية يوم غد الجمعة، وأجرى اليوم جلسة عمل مع وزير الداخلية كمال الفقي.

عدد مشاهدات المقال: 76
توقيت الإدراج 20:29 23.05.2024
اخر تحيين 20:38 23.05.2024

...وزيرة العدل التونسية تؤكد تعزيز التعاون القانونى والقضائى مع سويسرا

الجمعة، 24 مايو 2024 05:00 ص

تونس - أرشيفية

أ ش أ

مشاركة

اضف تعليقاً واقرأ تعليقات القراء

أكد وزيرة العدل التونسية ليلى جفال، خلال لقائها بمقر الوزارة التونسية ، مع المستشار الفيدرالى السويسرى المكلف بالعدل والشرطة « بيت جانس » والوفد المرافق له ، تعزيز التعاون القانوني والقضائى بين البلدين، وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات، وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتطرق الجانبان إلى مدى تقدم التنسيق بين القضاء التونسي والسويسري، وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية التونسية لاسترجاع الأموال المنهوبة.

وحرص الطرفان على تأكيد دعمهما لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها، واستغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلاد ، ومواصلة المساعي القضائية والدبلوماسية ، وتعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.
يشار إلى أن المستشار الفيدرالي السويسري وصل مساء أمس إلى تونس في زيارة عمل مستمرة حتى الغد، وأجرى اليوم جلسة عمل مع وزير الداخلية كمال الفقي.

اخبار الخليج

وزيرة العدل التونسية تؤكد تعزيز التعاون القانونى والقضائى مع سويسرا

شكرا لقرائتكم خبر عن وزيرة العدل التونسية تؤكد تعزيز التعاون القانونى والقضائى مع سويسرا والان مع تفاصيل الخبر

القاهرة - سامية سيد - أكد وزيرة العدل التونسية ليلى جفال، خلال لقائها بمقر الوزارة التونسية ، مع المستشار الفيدرالى السويسرى المكلف بالعدل والشرطة « بيت جانس » والوفد المرافق له ، تعزيز التعاون القانوني والقضائى بين البلدين، وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات، وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وتطرق الجانبان إلى مدى تقدم التنسيق بين القضاء التونسي والسويسري، وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية التونسية لاسترجاع الأموال المنهوبة.

وحرص الطرفان على تأكيد دعمهما لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها، واستغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلاد ، ومواصلة المساعي القضائية والدبلوماسية ، وتعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.
يشار إلى أن المستشار الفيدرالي السويسري وصل مساء أمس إلى تونس في زيارة عمل مستمرة حتى الغد، وأجرى اليوم جلسة عمل مع وزير الداخلية كمال الفقي.

ar.tunisienumerique.com

لقاء يجمع وزيرة العدل بالمستشار الفدرالي السّويسري حول استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج - تونس - أخبار تونس

4–5 minutes

مثل ملف استرجاع الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج، سواء قبل سنة 2011 أو بعدها، أبرز محاور اللقاء الذي جمع عشية اليوم الخميس، وزيرة العدل ليلى جفال مع المستشار الفيدرالي السّويسري المُكلف بالعدل والشرطة « بيت جانس » والوفد المرافق له ، بمقر الوزارة.

وتم التطرق خلال اللقاء، إلى مدى تقدم التنسيق بين القضاء التونسي والسويسري، وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية في الغرض، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة، وفق بلاغ صادر عن وزارة العدل.

كما تم تثمين التفاعل الايجابي للسلطات السويسرية في المسائل ذات العلاقة، ودعمها لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها، والتأكيد على حرص الجانبين على استغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلدان.

وتم كذلك تجديد التأكيد، على مواصلة المساعي القضائية والديبلوماسية، واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة، وعدم التفريط في أي مليم من أموال الشعب التونسي.

وتناول اللقاء من جهة أخرى، ما يبذل من جهود مشتركة لتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال، وتطوير الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي للجرائم المالية وتهريب الأموال إلى الخارج، فضلا عن دعم التشريعات المكرّسة للحوكمة والشفافية والنزاهة،وتعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.

واتفق الطرفان، على مزيد تعميق التعاون القانوني والقضائي بين الطرفين، وتدعيم سبل

تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات، وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل وتبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

كما مثّل اللقاء مناسبة، لاستعراض علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين في المجالين القانوني والقضائي، وفي عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

وقد حضر اللقاء سفير سويسرا بتونس جوزيف رينغلي.

يشار الى ان المستشار الفيدرالي السويسري، كان حل مساء أمس الاربعاء بتونس في زيارة عمل تتواصل الى غاية يوم غد الجمعة، وأجرى اليوم جلسة عمل مع وزير الداخلية كمال الفقي.

تقارير

وزيرة العدل التونسية تؤكد تعزيز التعاون القانونى والقضائى مع سويسرا

• منذ 7 ساعات دقيقة واحدة

وزيرة العدل التونسية تؤكد تعزيز التعاون القانونى والقضائى مع سويسرا

القاهرة: «رأي الأمة»

أكدت وزيرة العدل التونسية ليلى جفال، خلال لقائها بمقر الوزارة التونسية، المستشار الفيدرالي السويسري المكلف بالعدل والشرطة بيت جانس والوفد المرافق له، على تعزيز التعاون القانوني والقضائي بين البلدين وتعزيز سبل تبادل البيانات في مختلف التخصصات، خاصة فيما يتعلق بمكافحة جرائم غسل الأموال. المال وتمويل الإرهاب.

وبحث الجانبان سير التنسيق بين القضاءين التونسي والسويسري، وتفعيل التفويضات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة التابعة لرئاسة الجمهورية التونسية لاستعادة المسروقات. أموال.

وحرص الطرفان على تأكيد دعمهما لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واستعادتها، واستغلال الآليات القانونية المتاحة لتسهيل عملية الاسترداد، وتمكين تونس بالمبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من الدول، ومواصلة الجهود القضائية والدبلوماسية. وتعزيز آليات مكافحة الفساد والتلاعب بالمال العام. يُذكر أن المستشار الفيدرالي السويسري وصل إلى تونس مساء أمس في زيارة عمل تستمر حتى الغد، وعقد اليوم جلسة عمل مع وزير الداخلية كمال الفقي.

للمزيد : تابعنا هنا ، وللتواصل الاجتماعي تابعنا علي فيسبوك

وطنية (//ar/1/actualites/%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9)

استرجاع الأموال المنهوبة محور لقاء وزيرة العدل بالمستشار الفيدرالي السويسري

23 ماي 2024 19:00

استقبلت وزيرة العدل ليلى جفال، عصر اليوم، المستشار الفدرالي و وزير العدل السويسري، بيت جانز والوفد المرافق له.

وقد مثّل اللقاء مناسبة لاستعراض علاقات التعاون الثنائي القائمة بين البلدين في المجالين القانوني والقضائي وفي عدد من المسائل ذات الاهتمام المشترك.

و تناول اللقاء بالخصوص ملف استرجاع الأموال المنهوبة و المهربة إلى الخارج سواء قبل سنة 2011 أو ما بعدها والتي هي محل متابعة وحرص من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد، حيث تم التعرض إلى مدى تقدم التنسيق القضائي من قبل القضاء التونسي والقضاء السويسري، وتفعيل الإنابات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية في الغرض، وأهمية الدور الذي تقوم به اللجنة الخاصة برئاسة الجمهورية لاسترجاع الأموال المنهوبة، مع تثمين التفاعل الايجابي للسلطات السويسرية في المسائل ذات العلاقة ودعمها لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واسترجاعها، مع حرص الجانبين على استغلال الآليات القانونية المتاحة لتيسير عملية الاسترجاع، وتمكين تونس من المبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من البلدان.

و قد تم تجديد التأكيد على مواصلة المساعي القضائية والديبلوماسية واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة لاسترجاع الأموال المنهوبة وعدم التفريط في أي مليم من أموال الشعب التونسي.

كما تم التطرّق من جهة أخرى إلى ما يبذل من جهود مشتركة لتعزيز مكافحة جرائم غسيل الأموال وتطوير الآليات القانونية الكفيلة بالتصدي للجرائم المالية وتهريب الأموال إلى الخارج، فضلا عن دعم التشريعات المكرّسة للحوكمة والشفافية والنزاهة و تعزيز آليات التصدي للفساد والتلاعب بالمال العام.

واتفق الطرفان على مزيد تعميق التعاون القانوني والقضائي بين الطرفين وتدعيم سبل تبادل المعطيات في مختلف الاختصاصات وخاصة فيما تعلق منها بمكافحة جرائم غسل و تبييض الأموال و تمويل الإرهاب.

dstornews.com

وزير العدل التونسي يؤكد على تعزيز التعاون القانوني والقضائي مع سويسرا

2–3 minutes

وزير العدل التونسي يؤكد على تعزيز التعاون القانوني والقضائي مع سويسرا

دستور نيوز

أكدت وزيرة العدل التونسية ليلى جفال، خلال لقائها بمقر الوزارة التونسية، المستشار الفيدرالي السويسري المكلف بالعدل والشرطة بيت جانس والوفد المرافق له، على تعزيز التعاون القانوني والقضائي بين البلدين وتعزيز سبل تبادل البيانات في مختلف التخصصات، خاصة فيما يتعلق بمكافحة جرائم غسل الأموال. المال وتمويل الإرهاب.

وبحث الجانبان سير التنسيق بين القضاءين التونسي والسويسري، وتفعيل التفويضات القضائية الدولية الصادرة عن السلطات القضائية التونسية، وأهمية الدور الذي تلعبه اللجنة الخاصة التابعة لرئاسة الجمهورية التونسية لاستعادة حقوق الإنسان. الأموال المسروقة.

وحرص الطرفان على تأكيد دعمهما لمسار مكافحة الفساد وتهريب الأموال واستعادتها، واستغلال الآليات القانونية المتاحة لتسهيل عملية الاسترداد، وتمكين تونس بالمبالغ المودعة في سويسرا وغيرها من الدول، ومواصلة الجهود القضائية والدبلوماسية. وتعزيز آليات مواجهة الفساد والتلاعب بالمال العام.

يُذكر أن المستشار الفيدرالي السويسري وصل إلى تونس مساء أمس في زيارة عمل تستمر حتى الدستور نيوز، وعقد اليوم جلسة عمل مع وزير الداخلية كمال الفقي.

وزير العدل التونسي يؤكد على تعزيز التعاون القانوني والقضائي مع سويسرا

– الدستور نيوز